

الرقم : 089/1100
التاريخ : 2013/5/07

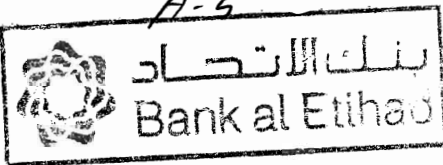
السادة/ بورصة عمان المحترمة
ص.ب (212466) عمان 11121
المملكة الأردنية الهاشمية

مزيد التحية والإحترام،،،

لاحقا لكتابنا رقم 072/100 تاريخ 2013/4/28، بخصوص نتائج اجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي
للبنك ، نرفق لكم طياً صورة عن محضري إجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي واللذين تم عقدهما
بتاريخ 2013/4/28.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،،

بنك الاتحاد



بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٠٧ أيار ٢٠١٣
الرقم المتسلسل: ٤٤٧٠
رقم الملف: لا عدد
الجهة المختصة: المالك الامام والعللا

00096/00

القرارات المذكورة تمت المصادقة بالإجماع من قبل الحضور على محضر إجتماع الهيئة العامة الثاني والثلاثون والقرارات التي أتخذت به .

ثانيا : تلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للبنك :

طلب السيد رئيس المجلس من السيد بشر بكر مندوب السادة إرنست ويونج تلاوة تقرير مدققي الحسابات لعام 2012 حيث قام السيد بكر بقراءة التقرير .

ثالثا : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك خلال عام 2012 والخطة المستقبلية للبنك والموافقة عليها : ودمجه مع بنك إقرار الميزانية العامة للبنك وبيان الدخل والمصادقة عليهما.

إفتتح باب النقاش السيد ابراهيم ابوجبل شاكرأ مجلس ادارة البنك على التقدم الملموس ولذي انعكس جلياً ضمن بنود الميزانية وحسابات عام 2012 عما كانت عليه في العام السابق ، وهذا يؤكد لنا كمساهمين استمرارية تقدم هذا البنك في مجال تقديم أفضل الخدمات والنتائج على الدوام، إلا أنني أود الإشارة لصافي حقوق المساهمين والذي يشير أن سعر السهم ما يعادل 2.350 دينار الا ان سعره في السوق المحلي يبلغ حاليا ما يقارب 1.400 دينار وهي قيمة ليست عادلة وتنعكس على المساهمين سلباً .

شكر رئيس المجلس المساهم مبيناً له أن سعر السهم في السوق المحلي ليس للبنك يد في ارتفاعه أو انخفاضه الا ان الوضع الإقتصادي له انعكاسه على أسعار الأسهم في السوق ، فعقب أحد المساهمين موضحاً بأنه لو ارتفعت نسبة توزيع الأرباح لكان السعر أعلى مما هو عليه حالياً ، الا أن البنك سنوياً لا يغير نسبة التوزيع مما يجعل السعر ثابت تقريباً ، فاجاب رئيس المجلس بأن البنك يقوم سنوياً بتوزيع أرباح نقدية بالإضافة للأسهم المجانية وهذه نسبة عالية من شأنها أن ترفع سعر السهم ، ونهدف بتوزيع الأسهم المجانية رفع رأس المال وبرأيي سيقوم البنك المركزي لاحقاً بالطلب من للبنوك الأردنية البدء برفع رؤوس أموالها ولتصل الى 150 مليون دينار/ سهم في السنوات القليلة القادمة ، عقب المساهم عزمي الزربا موضحاً أن بإمكان البنك رفع نسبة التوزيع النقدي للأرباح الى 10% بالإضافة لتوزيع الأسهم المجانية 10% إذ لدى البنك إحتياطيات كافية جداً للتوزيع من ضمنها علاوة اصدار تبلغ 71 مليون دينار ، فاجاب رئيس المجلس بأننا نفضل توزيع أرباح العام نفسه فقط ، اما فيما يخص علاوة الإصدار فيحتفظ بها البنك لرفع رأس المال مستقبلاً اذا احتاج لزيادة رأسماله أكثر مما نعمل عليه حالياً .

كما وتمنى السيد عزمي الزربا من مجلس ادارة البنك تقديم موعد اجتماع الهيئة العامة في السنة القادمة في بداية وأو منتصف شهر مارس وعدم تأخيرها لنهاية شهر نيسان لكثرة وتزامن العديد من اجتماعات الشركات الأخرى في نفس الوقت مما يتعذر على المساهمين حضورها جميعاً ، فعقب رئيس المجلس مبيناً بأن قانون البنوك يلزم جميع البنوك في المملكة بإرسال بياناتها المالية في بداية شهر شباط من كل عام الى البنك المركزي الأردني وقد قمنا بإرسال البيانات في الموعد المذكور ومع ذلك تأخر البنك المركزي بالموافقة عليها مما أدى لتأخر عقد الإجتماع السنوي للبنك ، كما وإستفسر السيد عزمي عن تنقلات أعضاء مجلس الإدارة والبالغة ما يقارب 33 الف دينار راجيا بيان سبب ارتفاعها ، فاجاب رئيس مجلس الإدارة

بأن العديد من الأعضاء من خارج المملكة كما أنه وبموجب القانون يجب الإفصاح عن بدلات مجلس الإدارة.

وتحدث السيد وليد جدعون قائلًا يهمنًا كمساهمين في بنك الاتحاد معرفة خطة البنك لعام 2013 والأهداف الإستراتيجية التي قد تنعكس على الحصة السوقية للبنك ، فأجاب رئيس المجلس بأن البنك ما زال مستمرًا في سياسة التفرع وزيادة عدد فروع في المملكة إذ بلغ عدد الفروع الحالية 33 فرعًا وسيصبح مع نهاية العام الحالي 38 فرعًا ، اما فيما يخص فلسطين فلدينا النية حالياً لدمج الفرع مع بنك آخر بإذن الله، كما أن لدى البنك الكثير من المشاريع التي ما زالت تحت الدراسة وحال انتهائها سيتم الإعلان عنها في الصحف، ولذلك نقوم حالياً بزيادة رأس المال لقناعتنا بضرورة ذلك لأغراض التوسع في المملكة وخارجها .

اما المساهم الدكتور عبدالله المالكي والذي بدأ حديثه موضحاً عدم نيته المسبقة المشاركة في النقاش في هذا الاجتماع لعدم اطلاعه على البيانات المالية ودراساتها بشكل كافٍ مسبقاً ، إلا أنني أود بداية الترقم على أحد مؤسسي هذا الصرح العظيم وأحد أعمدته القوية المرحوم السيد رجائي حليم السلفيتي ، اما فيما يخص البيانات المالية فقد أثير موضوع رأس المال قبل أوانه ولكن إذا كان لا بد من الزيادة فلماذا لا تكون الزيادة بصورة قوية ولمرة واحدة إستناداً الى علاوة الإصدار المحتفظ بها لدى البنك وهي علاوة دسمة جداً وصحية ، والنقطة الثانية التي استرعت انتباهي كانت فيما يخص المخصصات والتي تستقطع بنظري من دم المساهمين راجياً من سعادتك تبريرها وطرق معالجتها .

شكر رئيس المجلس الدكتور عبدالله على مشاعره تجاه فقدان البنك لأحد أعمدته ومن ثم أجاب على السؤال الأول للدكتور المالكي بأننا نفضل أن يبلغ رأس مال البنك 100 - 110 مليون ورفع مجموع حقوق المساهمين الى 256 مليون دينار كما وأتمنى أن نقوم برفع مجموع حقوق المساهمين تدريجياً بالتزامن مع رفع رأس المال. اما فيما يخص الإستفسار الثاني والمتعلق بالمخصصات فقد تم اخذ ما يقارب 15 مليون دينار، إذ استمر البنك بانتهاج سياسة حسيطة جداً لتغطية القروض غير العاملة ووفقاً لتعليمات البنك المركزي والمعايير الدولية بهذا الخصوص، وبالطبع لدى البنك القدرة على استعادة الديون المتعثرة مما يؤدي لإعادة تلك المخصصات لاحقاً ، ويجب أن ننوه الى أن البنك يحتفظ بضمانات مقابل هذه التسهيلات وقد تمكن البنك في الأشهر الماضية من إعادة 1.6 مليون دينار ، علماً بأنه قد يمر وقتاً طويلاً حتى يستطيع البنك إستعادة المديونية والتي قد يكون رصد مقابلها مخصصات بسبب الإجراءات القانونية المطولة ، فعقب الدكتور عبدالله المالكي موضحاً بأنه يجب الاجتهاد في تحصيل الديون المتعثرة وتسخير كل الطاقات اللازمة والمتوفرة لتحصيل تلك الديون ، فأجاب رئيس المجلس بأن العديد من كادر وموظفي البنك الأكفاء يقومون بذلك .

وبمتابعة باب النقاش تحدث السيد حامد كباجي مستفسراً أن مجموع الفوائد المعلقة ومخصص الديون المتعثرة بلغ ما يقارب 23 مليون دينار في حين أن الدخل الصافي للبنك بلغ ما يقارب 14 مليون دينار مقارنة مع مجموع الديون والفوائد المعلقة وما اود معرفته هل منحت هذه التسهيلات بعد الأزمة الإقتصادية العالمية ، اما السؤال الثاني فقد تم دفع مبلغ 1.5 دينار مكافآت للإدارة التنفيذية وما نود معرفته حصة كل من المدير العام ورئيس مجلس الإدارة من هذا المبلغ .



أجاب رئيس المجلس على السؤال الأول للسيد حامد بأن مبالغ الفوائد المعلقة والمخصصات تستقطع حسب تعليمات البنك المركزي الأردني وعلى مدى عدة سنوات حيث أنه وعند بدء أخذ المخصص يبدأ على الجزء المغطى بضمانات وملزم البنك حسب تعليمات البنك المركزي أخذ مخصصات على الديون بغض النظر عن الضمانات لقاء هذا الدين ، وبخصوص مخصص تدني التسهيلات الائتمانية فهو نتيجة طبيعية للوضع الإقتصادي العالمي بعد الأزمة العالمية علما بأن المعدل العام لجميع البنوك قد إرتفع بشكل ملحوظ والإرتفاع الحاصل بالبنك متفق مع الإرتفاع لدى جميع البنوك والتوجه متفق مع السوق وعلى مساهمي البنك أن يكونوا سعداء لإتباع البنك لسياسة متحفظة جدا .

اما فيما يخص السؤال الثاني للبنك فيتم أيضا وحسب تعليمات الإفصاح المعمول بها الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمدير العام ويمكن الإطلاع عليها .

كما وتحدث الدكتور حسام العامودي مستفسرا عن المبلغ المرصود لغايات حملة دعائية واسعة وكبيرة في البنك والبالغة ما يقارب مليوني دينار إلا أنني وكمواطن أردني لم أشعر بتلك الحملة على الإطلاق راجيا تبرير ذلك ، فاجابت المدير العام نعم صحيح تم رصد هذا المبلغ لغايات اطلاق الهوية المؤسسية الجديدة للبنك وللتعريف بالهوية المؤسسية ، حيث قام البنك بتغيير هويته وبالطبع كان هنالك عدة حملات دعائية منها ما يتعلق بالخدمات والمنتجات الجديدة المقدمة من قبل البنك ومنها ما كان يتعلق بالهوية المؤسسية الجديدة أو افتتاح فروع أخرى ، ودائما عند توجه البنك للتوسع وتنويع منتجاته يتم القيام بحملات دعائية لتوعية وتعريف المجتمع الأردني بها، واكملت السيدة المدير العام موضحة بأن المبالغ التي يتم صرفها جميعا من ضمن الموازنة المعدة للبنك .

تحدث السيد عبدالرؤوف ابو جبل شاكرآ ادارة البنك لمساعدتها الدائمة في سبيل العلو في هذا الصرح الكبير واضاف اشكر البنك على نسبة الأرباح الموزعة للعام وأرجو من مجلس الإدارة رفع هذه النسبة في السنوات بالإضافة لفتح فرع جديد للبنك في منطقة الهاشمي الشمالي كونها منطقة سكانية كثيفة .

واقترح أحد المساهمين اقبال باب النقاش وإقرار الميزانية العامة للبنك وأثنى عليه العديد من المساهمين وتمت الموافقة بالإجماع على ما ورد في تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في 2012/12/31 والخطة المستقبلية.

خامسا: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 6%:

أعلن السيد رئيس المجلس عن تنسيب مجلس الإدارة للهيئة العامة بتوزيع 6% ارباح نقدية على مساهمي البنك المسجلين في سجلاته بتاريخ إجتماع الهيئة العامة للبنك ، وتمت المصادقة من قبل المساهمين بالإجماع .

بنك الاتحاد
Bank al Etihad

سادسا: المصادقة على قرار مجلس الإدارة رقم 2012/67 بتعيين السادة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال إن.في ، بدلا من الدكتور خالد فرج الزنتوتي :

اعلن رئيس المجلس عن تعيين السادة شركة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال عضوا في مجلس الإدارة بدلا من العضو المستقيل الدكتور خالد الزنتوتي وتمت المصادقة على تعيين الشركة المذكورة .

سابعا : انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي بتاريخ 2013/12/31 :

تم انتخاب السادة ارنست ويونغ مدققي حسابات البنك للعام 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثامنا : ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2012/12/31.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وفي حدود القانون .

تاسعا: أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال :

اعلن رئيس المجلس بأن السيد سمير امحمد أبو راوي قد تقدم بإستقالته من مجلس الإدارة وقد تم تعيين السيد سامي محمد عبدالله المبروك بدلا منه في عضوية المجلس ، وتمت المصادقة على ذلك بالإجماع من قبل الهيئة العامة للبنك .

ولما لم يكن هناك أية أمور أخرى أعلن السيد مندوب مراقب الشركات السيد عوده الحافظ إعلان إقفال باب النقاش بما يتعلق ببنود جدول الأعمال ، وأقفلت الجلسة في تمام الساعة الواحدة ظهر يوم الأحد الموافق 2013/4/28 .

رئيس الاجتماع
عصام سلفيتي

مندوب مراقب الشركات

عوده الحافظ

كاتب الجلسة

ميسون الضميري



بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادي (الرابع والثلاثون)

لبنك الاتحاد

عقد إجتماع الهيئة العامة غير العادي الرابع والثلاثون لبنك الاتحاد في تمام الساعة الواحدة ظهر يوم الأحد الموافق 2013/4/28 ، في مدرج حليم سلفيتي - الإدارة العامة / الشميساني .

ترأس الإجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد عصام سلفيتي ، والذي افتتحه مرحباً بالسادة الحضور وخص بالترحيب :

السيد عوده الحافظ مندوب عطوفة مراقب الشركات

السيد فادي الطيان مندوب البنك المركزي الأردني

السيد بشر بكر مندوب مدقي الحسابات

كما وأرحب بمندوبي الصحف المحلية ومندوب محافظ العاصمة

وإستهل السيد رئيس مجلس الإدارة حديثه طالباً من مندوب عطوفة مراقب الشركات السيد عوده الإعلان عن قانونية الإجتماع .

تقدم السيد عوده الحافظ بالشكر لرئيس مجلس الإدارة قائلاً يسرني حضور هذا الإجتماع وأعلن اكتمال النصاب القانوني له بواقع 68.240% من رأسمال البنك البالغ (100) مليون سهم حيث حضر هذا الإجتماع (41,428,307) سهماً بالأصالة و(26,812,038) بالوكالة وهذا ما يشكل ما مجموعه (68,240,345) سهماً ، وقد حضر هذا الإجتماع أربعون مساهماً من أصل 4523 مساهماً ، وبعد الإطلاع تبين أن الشركة التزمت باحكام قانون الشركات فيما يتعلق بالنشر عن هذا الإجتماع وإستكمال جميع المتطلبات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم 22 لسنة 1992 وتعديلاته وفي مواعيدها المقررة ، كما وحضر النصاب القانوني لمجلس الإدارة ، بالإضافة لمدقي حسابات البنك السادة ارنست ويونغ ، وبناء عليه فإن جميع القرارات التي ستتخذ في هذا الإجتماع تعتبر قانونية وملزمة لجميع المساهمين ، واطلب من السيد رئيس الجلسة المباشرة بجدول الأعمال وحسب ما هي وارده في صحيفة الدعوة .

عين السيد رئيس مجلس الإدارة السيدة ميسون الضميري كاتبة للجلسة ، وكل من الدكتور عبدالله المالكي والدكتور فؤاد بجالي مراقبين لفرز الأصوات وبدأ بجدول الأعمال .

اولاً: رفع رأسمال البنك ليصبح (110) مليون دينار /سهم بدلا من (100) مليون دينار /سهم وتوزيعها على المساهمين كأسهم مجانية كل بنسبة مساهمته

ثانياً : تفويض مجلس الادارة تفويضا مطلقا بما يلي :

- تعديل المواد المتعلقة برأسمال البنك وأينما وردت في عقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك.

- مخاطبة ومتابعة الجهات الرسمية لاستكمال اجراءات الزيادة وتنفيذ متطلباتها.

وافقت الهيئة العامة غير العادية بالإجماع على زيادة رأس مال البنك وليصبح (0110) مليون دينار/ سهم ،
وتفويض مجلس الغدارة تفويضاً مطلقاً لتنفيذ متطلبات الزيادة اللازمة وإستكمال اجراءاتها .

ولما لم يكن هناك أية امور أخرى أعلن السيد مندوب مراقب الشركات السيد عوده الحافظ إعلان إقفال
باب النقاش بما يتعلق بجدول الأعمال ، وأقفلت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهر يوم الأحد
الموافق 2013/4/28 .

رئيس الاجتماع
عصام سلفيتي

مندوب مراقب الشركات

عوده الحافظ

كاتب الجلسة

ميسون الضميري

